

إشكالية بناء الدولة و أثرها على العدالة الإجتماعية في إفريقيا

The problem of State Building and its Impact on Social Justice in Africa

بن أحمد نادية¹، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)

nadia.benahmed@univ-sba.dz

صحراوي بن شiche²، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)

benchiha.sahraoui@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/04 تاريخ القبول: 2023/05/08 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى تحديد مدى تأثير عملية بناء الدولة الإفريقية في مسار العدالة الإجتماعية ، انطلاقا من بحث واقعها الإفريقي بغية فهم القاعدة التقليدية للأنظمة السياسية التي مثلت نقطة الضعف الأساسية لها، ومعرفة الاجراءات المتبعة في سبيل الوصول الى كل ما يساعد على عملية الارتقاء بالأوضاع المعيشية داخل المجتمع وتعزيز دور العدالة الإجتماعية فيه. وتكمن أهمية هذه الورقة في عدة اعتبارات أساسية كون أن العدالة وحقوق الإنسان القائمة على العدل والقسط والإنصاف لا يمكن دراسة مسألة الوصول إليهما بمعزل عن البناء الدولاتي، الذي يؤسس هيكلته بالاعتماد على وحدة الشعب وتوحيد مؤسسات الدولة السيادية والمركزية، حيث أصبح الاهتمام بإعادة صياغة دور الدولة وعقلنة الإنديفاعات الإجتماعية أمرا ضروريا ومطلبا سياسيا وديمقراطيا تسعى الدول الإفريقية لتطبيقه اتساقا مع المتطلبات الدولية الراهنة .

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة - أزمات الأنظمة السياسية- الدولة الإفريقية- العدالة الإجتماعية .

Abstract

This research paper aims to determine the impact of the process of establishing an African state on the path of social justice, Proceeding from researching its reality, and understanding the traditional base of the political systems that represented its main weakness, And know the procedures followed in order to reach the improvement of living conditions within the community and promote social justice in it.

The importance of this paper lies in several basic considerations, since justice based on fairness cannot be studied in isolation from the state structure, Interest in reformulating the role of the state and rationalizing social impulses has become a necessity and a political demand that African countries seek to implement in line with current international requirements.

Keywords: statehood - crises of political systems - African state - social justice.

مقدمة:

مع التغيرات التي طرأت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور بعض الأزمات المالية، شهدت القارة الإفريقية تحولات كبيرة لم تشهدها منذ الاستقلال، وذلك باتجاه التعددية السياسية وبناء دولة القانون والمؤسسات، وصولاً إلى تحقيق العدالة الإجتماعية، وتكوين مؤسسات المجتمع المدني والسعي لتفعيل أدوارها.

ونتيجة للأوضاع التي آلت إليها القارة الإفريقية دفع بها إلى تبني الإصلاحات السياسيّة والاقتصادية كحل للوضعية التي تعيشها، وجاء مفهوم البناء الدولاتي كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين لفكرة مبتكرة حول التسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، لضمان قدر من العدالة الإجتماعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي دفع الحكومات إلى تعديل توجهاتها والبحث عن نماذج جديدة كمخرج من هذه الأزمات. ومن هنا جاء الاهتمام نحو دراسة مقارنة العدالة الإجتماعية كمبادرة تستهدف دعم التوجهات الفكرية الجديدة التي تتبناها الحكومة، وتعكس آثارها في برامج وسياسات تنموية تسعى للمساواة وتكافؤ الفرص وتضمن التشاركية لكافة فئات المجتمع في صُنع وتنفيذ السياسة العامة كمقاربة إصلاحية لمختلف الأنساق والمستويات مع ضرورة التوافق مع خصوصية القارة الإفريقيّة، ومكوناتها الثقافية والفكرية. ومن هذا المنطلق، سنحاول تشخيص هذه الدراسة لفهم واقع العدالة الإجتماعية من منظور الدولة الإفريقية .

أهمية الدراسة:

يحتل هذا الموضوع أهمية بالغة تستدعي عملية البحث والدراسة. فتحليل وإدراك معالم بناء الدولة كان ومازال من أهم السمات الرئيسية للمجتمع بصفة عامة، والمجتمع الإفريقي بصفة خاصة، وأحد المتغيرات الحاكمة للعدالة الإجتماعية فيه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة غايات كالتالي:

- فهم استراتيجيات البناء الدولاتي، وطرق الوصول الى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب.

- النظر إلى خطورة القضايا التي تواجه الشعوب الإفريقية، والتغلب على مظاهر الظلم والتمييز ولا سيما فيما يخص نساء وشباب الشعوب الأصلية.

- السعي للوصول إلى العدالة والقدرة على التماس سبل الانتصاف من المظالم والنفاذ إلى هذه السبل، وفقاً لمعايير مؤسسات الدولة الإفريقية الرسمية وغير الرسمية.

إشكالية الدراسة:

وكنطلاقة لدراستنا قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تؤثر أزمة بناء الدولة على غياب العدالة الاجتماعية في القارة الإفريقية؟

وعليه طرحنا مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعدنا على حل هذه الاشكالية:

- ماهي السياقات النظرية لبناء الدولة والعدالة الاجتماعية؟

- ماهي طبيعة العلاقة بين عملية بناء الدولة والعدالة الاجتماعية في إفريقيا؟

- ماهي خصوصية الأوضاع الراهنة للعدالة الاجتماعية في إفريقيا؟

ولدراسة الاشكالية قمنا بصياغة الفرضيات العلمية التالية:

- إنعدام عقلنة بناء الدولة الإفريقية يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية فيها.

- هناك تباين معرفي لمفهوم بناء الدولة والعدالة الاجتماعية مابين المنظور التقليدي

والحديث.

- هناك علاقة تأثيرية متبادلة بين بناء الدولة الإفريقية والعدالة الاجتماعية.

- لا تزال الدول الإفريقية تعاني التهميش والتناقضات الاجتماعية.

منهجية الدراسة:

1- المناهج المستخدمة:

تضمنت الدراسة استخدام، المنهج الوصفي الذي ساعدنا على وصف أوضاع الدول الإفريقية المتأزمة في أعقاب الصراعات الداخلية خاصة فيما يتعلق بمصير حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز وصولها إلى العدالة في ظل تنامي وتيرة الإصلاحات في إفريقيا، مع اعتماد منهج تحليل المضمون الذي ساعدنا في تحليل التقارير و الإحصائيات الواردة في هذا الشأن، وكذا منهج دراسة الحالة الذي خصص الدراسة في الدول الإفريقية، بعرض واقعها وخصوصية مكوناتها وثقافتها، وفقاً لمقتضيات البحث.

2- تقسيم الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى أربعة محاور رئيسية، يتناول المحور الأول تحديد مفهومي بناء الدولة والعدالة الاجتماعية، أما المحور الثاني فيتعلق بدراسة تحديات البناء الدولتي الإفريقي، في حين يتطرق المحور الثالث إلى دراسة العدالة الاجتماعية في الواقع الإفريقي، وصولاً إلى المحور الرابع الذي ينصرف إلى سبل تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور الدولة الإفريقية.

المحور الأول: تحديد مفهومي بناء الدولة والعدالة الاجتماعية

يرتكز هذا المحور، على دراسة الجانب المفاهيمي لعمليتي بناء الدولة والعدالة الاجتماعية.

أولاً: مفهوم بناء الدولة

بالرغم من إختلاف مضامين مفهوم عملية بناء الدولة، فهي تعرف تداخلاً وتشابكاً،

سيوضح في التالي:

1- تعريف بناء الدولة:

يعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التقليدية والحديثة، فهو قديم حينما نشير به إلى حقبة الاستعمار، أي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، المفهوم الذي تزامن مع موجة استقلال الدول من الاستعمار الغربي، إذ يراد به التحرر من هيمنة الاستعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تحقيق التنمية السياسية، سواء بتنمية الفرد أو المؤسسات الهادفة لذلك، وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير. أما المفهوم الحديث لعملية بناء الدولة، فقد شاع بعد الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، وسيادة الفلسفة الليبرالية والعولمة، إذ ارتبط بالتركيز على عملية بناء الدول الفاشلة والضعيفة، لكونها أصبحت تمثل مركز التهديد للاستقرار والأمن الدولي والعالمي، وأخذ المفهوم الحديث يشير إلى القضايا الأساسية التي انبنت عليها الدولة القومية الحديثة والفلسفة الليبرالية، كالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتمكين النساء والشفافية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي وغيرها من المفاهيم المعاصرة. (عبد السلام ، 2008 ، الصفحات 15-16)

2- إستراتيجية بناء الدولة:

إن بناء الدولة المنشودة، تؤسس هيكلتها بالاعتماد على وحدة الشعب، وتوحيد مؤسساتها السيادية والمركزية، و تحتاج إلى مسارات متظافرة بغية إبقاء الاستقرار الأمني والسياسي للحفاظ على بقاء الدولة على المدى الطويل، نذكر منها: (عبد الخالق ، 2021)

- مسار البناء البشري:

تعد استراتيجية بناء الإنسان هي الرابط الجدلي بين المواطن. والمجتمع والدولة، وأول لبنة لهذا البناء هو وضع خطة استراتيجية للتعليم الأساسي بحيث تضمن أسس قوية توفر

المعرفة والعلوم وتكون شاملة لكل مناحي الحياة، بما يضمن بناء مجتمع متعلم ومتقدم يكون القاعدة القوية للدولة وأساس تقدمها وتطورها.

- المسار التأسيسي:

يعتبر من المسارات الضرورية لبناء الدولة المدنية الذي يجعل من الشرعية الدستورية وسيادة القانون أساس نظام الحكم في الدولة. فشرعية السلطة في الدول الوطنية المعاصرة متصلة بمؤسسات شرعية شعبية تعتمد على حكم الأغلبية من خلال التنافس على صناديق الاقتراع عبر انتخابات رئاسية وتشريعية وأيضاً انتخابات على مستوى مؤسسات الحكم المحلي.

- المسار الإداري والسياسي:

بناء الدولة يكمن في تنظيم مؤسسات الحكم والإدارة على المستوى المحلي والجهوي والوطني، كما أن قوة الدولة تكمن في قدراتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ. فمعايير قوة الدولة تقاس بمدى كفاءة وفعالية مؤسساتها على أداء وظائفها والأهداف المختلفة التي تضطلع بها.

- المسار الأمني والاقتصادي:

إن أهم أسس بناء الدولة المدنية هو بناء السلم المجتمعي، هذا الأخير الذي لا يتحقق في غياب الاستقرار الأمني، فوجود الانقسامات الداخلية والضعف العسكري في الدولة ستجعلها عرضة دائماً للتدخلات الخارجية. أما اقتصادياً، فإن السلم والاستقرار الأمني يمثلان الضرورة القصوى لإقامة التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.

(بروسي، 2009، الصفحات 34-35)

ثانياً: مفهوم العدالة الاجتماعية

يختلف مفهوم العدالة الاجتماعية من مجتمع لآخر، سواءاً من حيث العناصر المادية أو المعنوية المكونة لها، فأصبح من الضروري الإهتمام بها ومحاولة فهم دلالاتها، كالتالي:

1- تعريف العدالة الاجتماعية:

ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم العدالة الاجتماعية، حيث ادعى "رفايل" بأن العدالة الاجتماعية لكي تتحقق لا بد من توافر عنصران الأول، ضرورة انطلاق جميع الأفراد في المجتمع من نفس الخط. والعنصر الثاني، هو ممارسة الحياد من جانب الدولة. وربط "رفايل" العدالة الاجتماعية بفكرة الثواب والعقاب وأنها لا تتحقق في مجتمع يسوده الفوضى و الفساد، بل يجب أن يسوده فكريتي الجدارة والإستحقاق، ويقوم مفهوم العدالة الاجتماعية على تحقيق الإنصاف لجميع أفراد المجتمع بحصولهم على فرص عادلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. (عبد الرحمان، 2016، صفحة 7)

وعرفت الأمم المتحدة العدالة الاجتماعية على أنها "التوزيع العادل والرحيم لثمار النمو الاقتصادي." ومنه نجد أن العدالة الاجتماعية تسعى للتركيز على تحقيق علاقات عادلة بين الفئات والمجموعات المختلفة داخل المجتمع، وتقع مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في كل مجتمع. (عبد الرحمان، 2016، صفحة 8)

2- دلالات مفهوم العدالة الاجتماعية:

يُثير مفهوم العدالة الاجتماعية عدة دلالات وقضايا تختلف باختلاف المُفكرين ونظرتهم، ويمكن ذكر أهمها في الآتي: (Fleischacher, 2004, p. 29)

- الإنصاف:

يعتبر من أهم قضايا العدالة الاجتماعية، ويختلف مفهوم الإنصاف عن مفهوم المساواة، فالإنصاف أو العدالة مبدأ يأخذ بعين الاعتبار الحاجات المتباينة وكيفية تحقيقها للوصول لنتائج متساوية أو للحصول على ذات الفرص، أما المساواة فتعني حصول الجميع على نفس "الحجم أو الكمية".

- الوصول والتمكين:

في الكثير من المجتمعات تجد بعض الفئات أو الجماعات صعوبة في الوصول إلى الموارد الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والعمل والبيئة، حيث يعتبر مبدأ الوصول إلى الموارد بالتساوي من أهم دلالات العدالة الاجتماعية، والذي ينادي بوصول وتمكين جميع أفراد المجتمع وفئاته إلى نفس الموارد بشكل عادل، وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

- التنوع:

يسهم الاعتراف بالاختلاف الاجتماعي مع التنوع حجر الأساس في تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما يضمن فهم واحترام التنوع وصولاً أوسع للفئات المهمشة والمحرومة، وفرصاً أكبر للتبادل الثقافي والمعرفي.

المحور الثاني: تحديات البناء الدولاتي الإفريقي

من بين العوامل التي ساهمت في ضعف بناء الدولة الإفريقية، نجد القاعدة التقليدية للأنظمة السياسية التي مثلت نقطة الضعف الأساسية لها، والتي سنجملها في التالي:

أولاً: أزمات الأنظمة السياسية الإفريقية

تميّزت بمجموعة أزمات محورية أدت إلى إضعاف أدائها على النحو الآتي:

1- أزمة الشرعية: قد تكون هذه الأزمة في أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية، ومن ثمّ تؤثر على المؤسسات السياسية أو شاغلي الأدوار، وتبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية. وعليه، فإنّ جوهر هذه المشكلة يدور حول الدور الصحيح للسلطة المركزية وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية، مما يفقد النظام أو السلطة الحاكمة ولاء المحكومين. وهو الأمر الذي فقدته السلطة المركزية في الدول الإفريقية، مما عرّض بنيتها التقليدية للتهديد والانهيار الشرعي الذي منحه الشعب للحكام والبنى السياسية والأيدولوجية السائدة. (محمد عامر، 2002، صفحة 62)

2- أزمة الهوية: تعني غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع، فبدل الولاء السياسي الموحد، نجد تعدّد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد بتعدد المجتمعات العرقية، وهو الأمر الذي تعاني منه الدول الإفريقية بصفة خاصة، حيث امتدّت وبالتحديد في عصر العولمة إلى تجرّد الأفراد من هويتهم الأصلية ومحاكاة الثقافات الغربية التي لا تتماشى مع الواقع الإفريقي، وهو الأمر الذي زاد من تضارب الاختلافات. كلّ ذلك أدى لزيادة التهميش والعجز عن استقبال التطورات الاجتماعية والتعبير عنها، والنتيجة نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي. (خالد أحمد، 2004، صفحة 35).

3- أزمة المشاركة السياسية: تكون ناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتحدث هذه الأزمة في غياب مؤسسات سياسية معينة يُمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة، بالإضافة إلى جملة من العراقيل التي تضعها الصفوة الحاكمة أمامهم على نحو يؤدي إلى تضائل أعداد المشاركين في الحياة السياسية، وهو الأمر الذي افتقرت له الدول الإفريقية من خلال عجز مؤسساتها السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية في إطار سياسة التعبئة التي تتسم بفقدان المشاركة السياسية بمفهومها الحقيقي، والتي تقتصر على شكل التأييد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام في صنعها. (إسماعيل علي و عبد الحليم، 2003، صفحة 180)

4- أزمة التنشئة السياسية: ويقصد بها العملية التي تشكّل الاتجاهات السياسية والثقافية داخل المجتمع بالنقل الثقافي عبر الأجيال، حيث أن التنشئة السياسية في أوسع معانيها إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر. وفي هذا المجال لا تزال القارة الإفريقية تعاني من نقائص وتركات تاريخية سلبية تتمثل أساساً في طول الفترات الإستعمارية التي غاب فيها العمل السياسي، وسوء الحصيلة بالنسبة للفترات التي شهدت مثل هذا العمل. (السيد عبد الحليم، 1986، الصفحات 19-20)

5- أزمة التوزيع: والتي تعني عدم توزيع الثروات والموارد بشكل عادل ومتساوٍ بين جميع أفراد المجتمع، وهي مشكلة اجتماعية واقتصادية تواجه العديد من الدول الإفريقية، وتعود أسباب هذه الأزمة إلى عوامل الفساد، وعدم توفر المساواة في فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية، واستغلال الأراضي والموارد الطبيعية من قبل القلة الحاكمة والشركات الدولية،

وتهريب الثروات وتبييض الأموال، الأمر الذي يزيد من حدة الفقر والاحتقان الاجتماعي في القارة الإفريقية. (محمد عامر، 2002، صفحة 62)

6- أزمة التكامل (الأقليات): ترجع هذه الأزمة إلى عوامل الطابع الانقسامي داخل المجتمع، من جماعات عرقية وطائفية وطبقية وغيرها، مما يحدث انقسامات داخل الدولة نظراً لتعدد عناصر التكوين الاجتماعي التي تهدد الكيان الاجتماعي والسياسي. فالدول الإفريقية الناشئة لم تجد طريقها ضمن تعدد الأقليات، ووجود الإثنيات فإصطدمت بواقع الإضطهاد والتهميش، كما شهدت العديد من التهديدات الأمنية، كتفشي ظاهرة الإرهاب والجرائم المنظمة والهجرة المختلطة بأنواعها، وهو ما يولد عدم الاستقرار وبالتالي التأثير على عملية بناء الدولة الإفريقية في المجال السياسي والأمني والمجتمعي، وعلى أداء وفعالية أجهزتها. (Naime, 2005, p. 30)

المحور الثالث: العدالة الاجتماعية في الواقع الإفريقي

إن أزمة العدالة الاجتماعية وإنعدام المساواة في فرص الحياة لجميع أفراد المجتمع وتمكنهم من المشاركة على نحو فعال، ظلت سمة ملازمة للنظم الإفريقية. والتي يمكن حصر أهم مظاهرها في التالي:

أولاً: تحيز العدالة الاجتماعية للحضر على حساب الريف

تعاني الدول الإفريقية من مشكلة التباين بين الريف والمدينة، كون معظم سكان هذه الدول من الفلاحين وأصحاب القرى. وهو ما خلق أنماط جديدة من العلاقات وصور من التقسيم الطبقي للمجتمع والتحيز الاجتماعي بين سكان المناطق الريفية . (بنك الجزائر، 2007، الصفحات 20-23)

فأصبحت تعيش مظاهر من التفاوت الاجتماعي والسياسي في المجتمع، سواءا تعلق الأمر بتوزيع السلع أو الخدمات الاجتماعية، كالصحة التعليم والإسكان والتي تتركز أغلبها في المدن. إلى جانب إلى إنعدام الأمن الغذائي لدى سكان الريف، ففي دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل زامبيا، مالي، النيجر، كينيا يعيش أكثر من 60 في المائة من سكان أريافها بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، وهو ما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية على عكس المدن. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2003، الصفحات 49-50). إضافة إلى إنعدام الهياكل القاعدية من وسائل نقل ومواصلات والتي تعتبر مطالب أساسية لتمكين المواطنين من تلبية إحتياجاتهم الضرورية. (الاجتماع الافريقي الاقليمي، 2011، الصفحات 11-14)

ثانيا: تحيز العدالة الاجتماعية للذكور على حساب النساء

تتعرض النساء في الدول الإفريقية بشكل غير متكافئ لتأثيرات تحيز العدالة الاجتماعية، وضعف مشاركة المرأة، وإنعدام الفرص المتساوية في الحياة العملية والعلمية، ومن مؤشرات مظاهر الحرمان للمرأة الإفريقية ما يلي:

1- على مستوى التعليم: إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد إنتقاصا من حقوق المرأة وعائقا أساسيا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية، فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على إزدياد وعيها وتحررها الفكري. كما تشير تقارير التنمية الإنسانية والإحصائيات إلى أن الواقع الإفريقي في مجال التعليم، على الرغم من التغيير الإيجابي الذي حدث فيه لصالح المرأة قياسا بالمراحل الزمنية الماضية، إلا أنه بقي محدود في بعض البلدان الإفريقية مثل: الصومال نيجريا، إريثريا، إثيوبيا، والتي لا تزال تعرف نسبة التفاوتات في المجال التعليمي. (ثناء فؤاد عبد الله، 2001، الصفحات 112-113)

2- على مستوى المشاركة في الحياة السياسية: نجد أن الدول الإفريقية لازالت تعاني من مشكلة تمكين الأفراد بصفة عامة في الحياة السياسية والتمكين النسوي بصفة خاصة،

نتيجة وجود عوائق تمنع المرأة من الإستفادة الكاملة من الفرص الجديدة للمشاركة السياسية، ويرتبط العديد منها بالطبيعة الخاصة لسياسات الحكومة فيما يخص العدالة في مسألة النوع الاجتماعي. (صابر، 2009، صفحة 160) إلى جانب معظم العوائق الهيكلية المتجذرة بعمق والتي تتعلق بمورثات إجتماعية وثقافية تحصر مشاركة النساء السياسية. (الاتحاد الافريقي، 2004، صفحة 17)

المحور الرابع: سبل تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور الدولة الإفريقية

مع تنامي الجهود الإصلاحية في إفريقيا، تزايد الإهتمام بمحاولة عقلنة وترشيد أنظمة الحكم، وكذا وجوب الإعتماد على المساواة والعدالة بين الأفراد وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها. وهو ماسندرجه في الآتي:

أولاً: آليات العدالة الاجتماعية الإفريقية

حاول الحكام الأفارقة إعادة النظر في دور الدولة الإفريقية وتطبيق المقاربة الجماعية للعدالة الاجتماعية والمتمثلة في "تحقيق العلاقة بين المساواة في التوزيع و الإستقرار من خلال محاولة إتباع مجموعة من الآليات التالية: (عبد الرحمان، 2016، الصفحات 8-9)

1- المساواة والإنصاف: تسعى مبادرة "المساواة بين الجنسين والتنمية" في إفريقيا التي تم إطلاقها سنة 2010 من طرف الأمم المتحدة، إلى إعلاء أصوات المرأة والشباب، وتعزيز قدراتهم مع محاولة إزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة. فالعدالة الاجتماعية في هذا الصدد تُبنى على المساواة في الحقوق داخل الإطار المؤسسي والتشريعي، مع تكافؤ الفرص والظروف المعيشية لجميع الأفراد .

2- حقوق الإنسان ودولة القانون: تسعى الدول الأعضاء في "منظمة الوحدة الإفريقية" لتجسيد احترام حقوق المواطنين ومنع الانتهاكات، وهو ما أشارت إليه في "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" الذي تم إقراره من قبل الدول الإفريقية منذ سنة 1981، عبر مراعاة تطبيق النصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز لتحقيق مفهوم دولة القانون وتعزيز سيادته كأحد خصائص المنظومة العادلة في المجتمع. (جون ، 2004 ، الصفحات 17-19)

3- المشاركة: تسترشد برامج القيادة والمشاركة السياسية داخل إفريقيا بالالتزامات الدولية التي تدعو لإزالة جميع الحواجز أمام المشاركة المتساوية. وتكون عن طريق تهيئة السبل والآليات المناسبة داخل الأنظمة السياسية بما يتوافق مع نظام حرية مماثلة للجميع كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ووضع المسؤولين تحت طائلة المحاسبة.

4- مكافحة الفساد والحرمان الاجتماعي: لمكافحة الفساد والتفاوتات الاجتماعية لابد من وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكبي هذه الجرائم، ومحاربة مواطنيها في جميع القطاعات الهامة. وفي هذا الصدد تم تنويع المعايير التي إعتدتها الدول الإفريقية لتحسين أوضاعها وتأسيس عدة إتفاقيات للوقاية من الفساد ومن مظاهر الحرمان الاجتماعي. (رضوان ، 2009 ، صفحة 246)

ثانيا: الآلية الإفريقية للتقويم من أجل النظراء

بما أن القارة الإفريقية في سعي دائم إلى ربط بناء دور الدولة بمطلب العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. فقد أسست "الآلية الإفريقية للتقويم من أجل النظراء" والتي تمت

المصادقة عليها رسميا في قمة دورية للإتحاد الإفريقي في 10 جوان 2002 لتطلع على التقويم الدوري الذي تحرزه الدول الإفريقية في الإصلاحات التي تباشرها في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وضمان سلامة المؤسسات السياسية والاقتصادية وغيرها. (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002، صفحة 258) ، وإتساقا مع المبادرة تم جمع المعيارين السياسي والاقتصادي كالتالي:

1- **المعيار السياسي:** ويكمن هذا المعيار في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد دولة القانون والعدالة، وبالتالي يشترط وجود منظمة كاملة ومتكاملة تتضمن مبادئ ومؤسسات وآليات تضبط عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، وتداول السلطة دوريا، وتؤكد على حق وواجب المعنيين بتنفيذ تلك القرارات في المشاركة السياسية الفعالة في عملية إتخاذها. (علي خليفة، 2004، صفحة 99)

2- **المعيار الاقتصادي:** ويكمن هذا المعيار في الحاجة إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية عبر الإستغلال العقلاني للموارد العامة، وتشجيع الاستثمارات، وتحسين نظام المراقبة والمحاسبة وفق نصوص قانونية تضمن العمل الشفاف للمؤسسات. فالمبادرة من خلال تهيئتها لمناخ السياسات القوية تساهم في تحقيق البعد الإقتصادي كداعم لدور الدولة والخطط التنموية الشاملة. ومن ثم مراعاة الإحتياجات الوطنية والفردية وفق العدالة الاجتماعية في القارة الإفريقية. (شايب الذراع، 2012، صفحة 80)

الخاتمة:

وفي الأخير ومن كل ماسبق، نتوصل إلى صحة الفرضية القائلة أن إنعدام عقلنة بناء الدولة الإفريقية يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية فيها. ومنه نستنتج أنه على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها الدول الإفريقية، والتحسين النسبي في سجل حقوق الإنسان إلا أن

هذه الدول لا تزال تعاني من أزمة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع التي تمثل جوهر مشكلات بناء الدولة، نتيجة لضعف تخطيط العمل الإنمائي وعدم صوابية الخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فواقع الدول الإفريقية يثبت حجم التفاوتات الطبقية في توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية، إلى جانب التباين في توزيع القيم بين أفراد المجتمع والتمهيش لمجموعات معينة على أساس المنطقة أو الأصل أو الطائفة أو الإثنية. وفي بعض الحالات يرتبط التمييز الإقليمي بالتمييز العرقي والطائفي. فينظر إلى الكثير من الصراعات في القارة الإفريقية على أنها ناشئة عن التناقضات الاجتماعية و إنعدام المساواة بين الأفراد، التي زادت من محدودية تفعيل دور الدولة. فالحقوق المتساوية لجميع المواطنين هي وحدها التي تكفل السلم الاجتماعي والسياسي المستدام.

التوصيات:

ولإنجاح إرتقاء الدولة الإفريقية لمعايير العدالة الاجتماعية، سنطرح مجموعة من التوصيات كالتالي:

- إعادة النظر في النموذج التنموي الإقليمي لبناء الدولة الحديثة وتداعياته على العدالة الاجتماعية.
- الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية عميقة وإلى عقد اجتماعي جديد، يدعو إلى إعادة إرساء الحقوق الأساسية وإتاحة الوصول إلى نُظُم إعادة التوزيع العادلة.
- تجسيد مبادرات و إستراتيجيات العدالة الاجتماعية الإفريقية، مع التركيز على تطبيق مبادئ المساواة والحقوق والمشاركة.

- التشجيع على النهوض بتشغيل المرأة، ودعم الإصلاحات الأكاديمية لإعطاء الأولوية للتعليم ذو الصلة داخل المنظومة الإفريقية.
- تعزيز التنسيق بين عمليتي بناء الدولة والعدالة الاجتماعية في إفريقيا، للاستفادة من قوتها النسبية لتحقيق الأهداف الكلية المشتركة على نحو أفضل.

قائمة المراجع:

- باللغة الأجنبية:

- 1-Fleischacher, S. (2004). *Ashort History of Distributive Justice*. London: Cambridje.
- 2-Naime, M. (2005). *Langue and conflict*. Oslo: university of oslo.

- باللغة العربية:

- 3- أبوضاوية محمد عامر. (2002). *التنمية السياسية في إفريقيا والخيار الجماهيري* (الإصدار الطبعة 1). ليبيا: دار الرواد.
- 4- أحسن خالد أحمد. (2004). "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". *مجلة المستقبل العربي*, د.ع، 35.
- 5- الإتحاد الإفريقي. (2004, 07 03-25). مبادرة: مشروع اعلان حول المساواة بين الجنسين. *الدورة 05*, 17. اديسا ابابا اتيوبيا: المجلس التنفيذي.
- 6- الإجماع الإفريقي الإقليمي. (2011). *تقرير حول: تمكين شعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق*. جوهانسبرغ.
- 7- الزيات السيد عبد الحليم. (1986). *التنمية السياسية (دراسات في علم الاجتماع السياسي)*. مصر: دار التعاون.
- 8- الفلاح عبد الخالق. (2021). *استراتيجية بناء الدولة التكاملية*. تاريخ الاسترداد 10 10, 2022، من <https://almawrid.news/articles/view/details?id=4611>
- 9- الكواري علي خليفة. (2004). *الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية* (الإصدار الطبعة 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- 10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). تقرير التنمية البشرية 2003 "أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفوارق البشرية". بيروت.
- 11- بروسى رضوان. (2009). الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية: الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم (رسالة ماجستير). 246. جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- 12- بلول صابر. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25 (02).
- 13- بن يمينه شايب الذراع. (2012). التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والافاق. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (08).
- 14- بنك الجزائر. (2007). موجز العمليات الأنشطة للسنة المالية 2007. الجزائر.
- 15- ثناء فؤاد عبد الله. (2001). الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع (الإصدار الطبعة 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 16- رضوان بروسى. (2009). الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والأدوات (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة.
- 17- سعد إسماعيل علي ، و الزيات عبد الحليم. (2003). في المجتمع والسياسة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- 18- سوليفان جون . (2004). الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- 19- صغور عبد السلام . (2008). بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية- (اطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، الجزائر.
- 20- محمود عليان عبد الرحمان. (2016). العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد: الضوابط والآليات. المؤتمر الأول لقسم المحاسبة والمراجعة. دار المنظومة، كلية التجارة جامعة عين الشمس.
- 21- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2002). التقرير الإستراتيجي العربي. مؤسسة الأهرام.

